البركاني في حوار تفاعلي مع شبكة الـــــــ

المؤتمـــــــر لايـــــــ

في حوار استمر أكثر من خمس ساعات وجه فيه أكثر من 300 سؤال ناقش الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني في حوار تفاعلي على شبكة اليمن الاخبارية في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك عدداً من القضايا التنظيمية والسياسية الهامة..

«الميثاق» تعيد نشر الحوار للأهمية فإلى الحصيلة :

أعدها للنشر/ علي الشعباني

جريمة مسجد الرئاسة ليست للكسب السياسي ونترك القضاء ليفصل فيها

علي عبدالله صالح محمي بحب الشعب وانجازاته

المؤتمر حزب متحرر وليس عقائدي ولا يؤمن بالنظريات المستوردة

الشباب سيكونون العنوان الأبرز للمرحلة ولن يكونوا مجرد حليّ للزينة

على المؤتمر ان يعد رؤى تلبي حاجات الوطن والشعب حتى 2050م

في البدء قال الشيخ/ سلطان البركاني:

يسعدني أن أكون مع كل الأحباء الذين خاطبوني ؛ سواء بالثناء أو الاسئلة والاستفسارات وواجب الشكر أولاً لشبكة اليمن الإخبارية التي دعتني إلى الحديث على شبكتها وأتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل الشباب والرجال والنساء الذين عملوا ويعملون حتى الآن في هذا الجانب الإعلامي الذي صار اليوم الوسيلة الأسرع في التعامل مع كل القضايا، ولأولئك الذين صمدوا طيلة شهور الأزمة وحتى اليوم من أعضاء المؤتمر أو حلفائه وأنصاره، أو المعجبين والمقتنعين بنهجه ممن لا انتماء لهم، أو من احزاب أخرى أكانوا في الداخل أو الخارج.. وإن قيادة المؤتمر دائمة الوفاء لأولئك الأوفياء الذين دفعهم الانتماء الوطني والخوف على الوطن والقلق على المؤتمر إلى تبني تلك المواقف النبيلة التي هدفها الحق والحق وحده، ولأن الحق لا يصدر إلا عن نفوس شريفة.

ولقد سررت وأنا أطلع على الكم الهائل من الأسئلة التي بلغت المئات وأبادل كل أولئك الذين أثنوا الثناء بالثناء على المؤتمر ورئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الزعيم علي عبدالله صالح، وخصوصي بجزء من ذلك الثناء، مؤكداً لهم ولأولئك الذين سألوا غير باحثين عن الحقيقة أني لا أضيق ذرعاً لأني تربيتُ على الحوار واحترام الرأي الآخر وسأتعامل مع كل الأسئلة بصدق ودون مواربة؛ لأني أولاً: انتمي لقيم لا تقبل التبديل وتؤمن بأن الحق والعدل ورفض الاستعلاء هي القيم الإنسانية الصادقة.. ولتكرار الأسئلة سأحاول بقدر الإمكان أن أردّ على المتشابه منها مجتمعاً والتمس العذر من أصحاب الأسئلة أني لم أفرد إجابة على كل سؤال لأن المنطق أن الإجابة على السؤال الأول تنسحب على السؤال الثاني، وأتوجه إلى أولئك المشككين أو الذين تحدثوا بقصد أن المؤتمر صار معارضاً لأقول لهم: إن المؤتمر الذي قدم التنازلات من أجل الوطن هو في السلطة، ولأن مكانه في قلوب الجماهير فلن تستطيع العواصف الهوجاء النيل منه، ولأن المؤتمر غايته عمل منفرداً أو مؤتلفاً أو متوافقاً فهو يعي مسئوليته التاريخية تجاه الوطن وتنازل أو آثر الوطن بالوصول إلى التسوية السياسية التي أعلن عنها الرئيس علي عبدالله صالح في العاشر من مارس ٢٠١١م في مدينة الثورة الرياضية أمام ذلك الحضور الجماهيري الكبير وترجمها إلى مبادرة وآلية لأنه يرى أن الوطن اليمني الموحد هو الذي يستحق أن نضعه في المقام الأول، وأن نتجنب الأزمات والحروب والانقلابات والدماء وترمّل الزوجات وأنين الضحايا وهدم المساكن.. وسيظل المؤتمر موجوداً وقد أثبتت شهور الأزمة أنه عصيٌ على الكسر والإلغاء وأن أولئك الرجال والنساء والشباب والكهول والشيوخ الذين صمدوا سيظلون صمام أمان له..

ولستُ في معرض الحديث عن الأسباب التي جعلت المؤتمر في قلوب المؤتمريين وغير المؤتمريين شجرة مثمرة تُرمى بالأحجار فتهدي الثمار، ولا أدعي أن المؤتمر كان صائباً خلال فترة حكمه ولا أن الرئيس علي عبدالله صالح نبي معصوم، وأن الأخطاء قياساً بالإيجابيات والإنجازات لا تقاس على الإطلاق.. وأن المؤتمر آمن بالحوار وآمن بالآخر وتقبل حرية الرأي رغم شطط بعض الآراء فلم يسكت ناقداً ولا حاقداً، ولم يقدس أخطاءه، ولم يدع أياً من قيادته أنه مقدس.. ولذلك فإن حديث الرئيس علي عبدالله صالح أثناء الأزمة ويوم تنصيب عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية كان واضحاً كل الوضوح بأن ما أنجزاه خدمنا به الوطن، ونعتذر إن أخطأنا، وهذه طبيعة البشر.. وأقول لكل من سألوا وتساءلوا عن المؤتمر الآن: نعم.. إن المؤتمر بكل قياداته العليا يدرك أن عليه تجاوز الماضي بسيئاته وحسناته، وأن يضع نصب عينيه المستقبل واليمن، وسلامة أراضيه ووحدته وأمنه واستقراره.

وأضاف الأمين العام المساعد للمؤتمر قائلاً: إن الدولة المدنية الحديثة وعلو سيادة النظام والقانون وبناء المؤسسات الدستورية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتجاوز آثار الأزمة، ومواكبة المتغيرات والانتقال بالمؤتمر إلى ضرورات التطور برؤى سياسية، وأهدافه وبرامجه كحزب سياسي يتجاوز مفهومه السابق كتنظيم ويعطي للبناء التنظيمي والشباب والمرأة والاقتصاد والنظام الديمقراطي على أساس الدولة المدنية حقه، لأن المؤتمر متحرر مما كبلت به بعض الأحزاب.. فهو ليس حزباً عقائدياً ولا يؤمن بنظريات مستوردة، بل إنه التنظيم الوحيد الذي لم يمام ولم يقلد، وهو اليوم يرى أن التطور الزمني يفرض عليه أن يعد رؤية متكاملة واضحة وضوح الشمس من العام ٢٠١٢م وتلبي حاجة الوطن والمنتمين إليه حتى العام ٢٠٥٠م.

وتحدث الشيخ سلطان البركاني عن مكانة الشباب ودوره في المؤتمر حيث قال: إن الشباب سيكونون في عمق المكانة والعنوان البارز في المؤتمر، وقد بدأت الخطوة الأولى في المؤتمر بإعلان إنشاء قطاع الشباب والطلاب وتعيين أمين عام مساعد لهذا القطاع، لن يكونوا مجرد حلي تزين بها الصدور؛ ولكنهم سيكونون قطبي الرحى وقضايا الشباب، وإعطاؤهم دورهم داخل المؤتمر وهيئات الدولة هو الأصل. ويعد المؤتمر الآن رؤى سياسية والشباب في طليعة ذلك، كما هي المرأة التي لا قيود في المؤتمر عليها ولا محكومين برؤى متخلفة بحقها في الولاية من عدمها، وبالرغم من وجودها في هيئات المؤتمر المختلفة وهيئات الدولة إلا أننا نرى أنها لم تستوفِ حقها، وأن الموروث الاجتماعي القابع في أذهان البعض من أن المرأة ربة بيت فقط، أو أنها ناقصة عقل ودين، لا مكان لها في المؤتمر، وستكون على قدم المساواة مع الرجل، وستوجدُ دونما فضل لأحد، لأنها نصف المجتمع، وتشهد لها الميادين والمنتديات والمؤتمرات، فقد كانتْ الأوفى والأصدق والأنبل. ونحن في المؤتمر ونقولها بوضوح: إن ما ورد به تشريع سماوي فيما يخص المرأة سيحترم، وفيما عدا ذلك فلا حدود ولا قيود.. ولن نقول ذلك الكلام لمجرد الهاءِ أو إرضاء؛ بل سنثبت ذلك بالدليل القطعي خلال الشهور القادمة، وسيكون لتلك الرؤى في مختلف المجالات الأولوية في عملنا، وستكون كل فروعنا وقياداتنا وكل المهتمين والمختصين شركاء في مناقشة تلك الرؤى وإثرائها.

ودعا البركاني كل المهتمين والمختصين وأعضاء وأنصار المؤتمر وحلفائه ممن نستمع لمناشدتهم إلى أن يحافظوا على المؤتمر وأن يطوروا أداءه، فإنا نقول لهم وللأكاديميين والمثقفين وأصحاب الرأي وصناع الاستراتيجيات: ندعوكم إلى الإسهام بآرائكم بإعداد الرؤى المستقبلية للمؤتمر، وستكون تلك الآراء محل احترام وتقدير، لأننا ننشد اليمن ومستقبله. ولسنا في قيادة المؤتمر من يعتقد أنهم وحدهم يمتلكون الحقيقة، ولكننا نعتقد أن الحقيقة مِلْك لكل الناس، وما دام الغالبية العظمى يرون أن المؤتمر هو ضرورة وهو قطب التوازن في هذا البلد فإن آراءهم ستكون موضع اعتبار وسيكون لكل الكفاءات والقدرات وكل من أبلوا بلاء حسناً في العمل التنظيمي دور كبير- ليس في تقديم الرؤى فقط؛ ولكن بتبوؤ المناصب القيادية في مختلف التكوينات.. أقول ذلك وأنا واحد ممن سيغادرون المواقع القيادية العليا عند إجراء الدورة الانتخابية القادمة لأن قيادة المؤتمر وقناعات كل محبيه ترى أهمية التفرغ في الوظائف القيادية للمؤتمر كونه زاخراً بالكفاءات والقدرات وكل واحد سيؤدي دوراً في موقعه بدلاً من التشبث بتعدد المواقع.. وإني أتوجه إلى أعضاء المؤتمر في الجماعات والمراكز التنظيمية وفروع الدوائر والمديريات والمحافظات والأمانة العامة أن يغلبوا مبدأ الكفاءة والقدرة على حب الأشخاص والولاءات الشخصية، وما لم يفعلوا ذلك أثناء الدورة الانتخابية القادمة فإنهم سيُسألون عن ذلك أمام الله وأمام ضمائرهم؛ رغم أننا نعترف بالحق لكل أولئك الرجال الذين لعبوا دوراً في العمل القيادي في مختلف التكوينات منذ قيام الوحدة المباركة مايو ١٩٩٠م وإعلان التعددية الحزبية وقبلها عندما كان المؤتمر مظلة يستظل بظلالها كل أصحاب الأفكار السياسية.. لكن علينا أن نؤمن بأن مبدأ التغيير ومبدأ التداول وأن لكل زمان رجاله، هو من سينهض بالمؤتمر.. وربما اعترف أن تلك المبادئ كانت واحدة من الثغرات الرئيسية في المؤتمر، أو في الجهاز الإداري للدولة عندما كان يهمل أصحاب الكفاءات والقدرات ويتغلب أصحاب الوجاهات والمتسابقون على المناصب بالرغم من أن التاريخ سيذكر المؤتمر أنه أعطى المناصب لكل اليمنيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ومكانتهم على عكس ما نشاهده اليوم من إقصاء وإبعاد للكفاءات وإحلال عناصر ذات انتماء حزبي في الوزارات التي يديرها شركاؤنا في حكومة الوفاق، وببدائل أقل كفاءة وخبرة وتخصصاً.

الإقصاء أمام رعاة المبادرة

وفي رده على التساؤلات حول موقف المؤتمر في عملية الإقصاء للمؤتمريين من قبل وزراء أحزاب المشترك وشركائه، قال البركاني: إننا نتابع ذلك وسنقدم في لقائنا مع المبعوث الأممي جمال بن عمر هذا الموضوع على المواضيع الأخرى.. وقد أعدت الأمانة العامة للمؤتمر ملفات كاملة ستقدم للمبعوث الأممي، ولفخامة الأخ رئيس الجمهورية، ولسفراء الدول الراعية للمبادرة والآلية.. لأن ما يجري لا يمت لقانون الخدمة المدنية بصلةٍ مطلقاً ولا لمبادئ الوظيفة العامة، وإنما أمرٌ قد يؤدي إلى إحباط روح الوفاق التي ربما عاتب كثيرون ممن سألوا الوزراء المؤتمريين عن عدم تصديهم لمثل هذه الإجراءات.. وأنا لا أدافع هنا عن الوزراء؛ ولكننا نتفهم بعضاً من مواقفهم بأنهم يسعون لاستمرار الوفاق رغم كل ما يحدث، وحريصون على ألا تراكم المشكلات فوق رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، الذي يُعتدى على اختصاصاته اليوم بقرارات تكليف من رئيس الحكومة ووزراء المشترك في مناصب هي في الأصل تصدر بقرارات جمهورية ولا تتم إلا بعد موافقة رئيس الجمهورية، ثم توقيعه على القرار.. وأمرٌ محزن أن من يدعون المطالبة بالدولة المدنية وبالنظام والقانون، يرمون بالنظام والقانون عرض الحائط.. هذه قضية تشكل اليوم قاصمة ظهر إدارة الدولة وعملية الوفاق ومبدأ التوافق الذي ينبغي أن يسود بين أطراف العملية السياسية.. وكان بإمكاننا أن نمارس الممانعة والرفض وأن نخرج مئات الآلاف للتظاهر والاعتصام؛ لكننا نعطي لعملية التهدئة والوصول إلى الحوار الأولوية، وربما طفح الكيل، وسيكون من حق أولئك الذين تم إقصاؤهم والمؤتمر اتخاذ الوسيلة لمواجهة تلك التصرفات الرعناء.

وأضاف: ان ما توافقنا عليه منذ اللحظة الأولى هو التقاسم في الحقائب الوزارية، وفيما عداه يخضع لتطبيق قانون الخدمة المدنية، واحترام القوانين فيما يخص اختصاصات السلطة المحلية، أو الانتخابات في المناصب التي هي بالانتخابات.. ونطمئن أولئك الذين أقصوا أن الأيام القادمة ستشهدُ ما يمطئنهم ويعيد الحق إلى نصابه.. ونثق بقدرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية على وضع حدٍ لتلك التصرفات حتى لا تتحول إلى مشكلة ننسى بها الحوار ومؤتمر الحوار، وتصرفنا عنه..

لا خلافات داخل المؤتمر

ورداً على الأسئلة التي تكررت حول انقسام المؤتمر أو الخلاف بين رئيس الجمهورية، نائب رئيس المؤتمر الأمين العام عبدربه منصور هادي، ورئيس المؤتمر علي عبدالله صالح، وحول أوجود جناح الصقور والحمائم في المؤتمر، أكد البركاني أن الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- والزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر- رجال دولة ومؤتمريون حتى العظم، وحريصون ويعلمون أن المؤتمر اليوم هو الأمل ولا يمكن تجزءته أو تقسيمه، وأن له أنظمة ولوائح تحكم الخلافات فيه، وأن من يقيس ذلك بغياب رئيس الجمهورية عن الاحتفالية بثلاثين عاماً على تأسيسه، يخطئ أو ربما ينساقُ وراء ما تروج له وسائل الإعلام المشترك وللمتمردين والخارجين على القانون وليس في غياب رئيس الجمهورية، الذي كان موجهاً ومشاركاً بالإعداد لتلك الاحتفالية، وأمر كأمين عام بصرف المبالغ المالية الخاصة بالاحتفالية، ووقع على الشيكات كونه المختص بذلك.. ولكن من حق قيادة المؤتمر أن تحسب أولاً للجانب الأمني حسابه، لأن من لم يحترموا حرمة بيت الله في جمعة الشهر الحرام رجب من السهل عليهم أن يعتدوا على آلاف الحضور في ذلك الاجتماع. ثم أن تقدير الرئيس عبدربه منصور بعدم الحضور واستجابة قيادة المؤتمر لذلك من الناحية السياسية أمرٌ نقبله جميعاً من باب الحرص بأن لا نعطي ذرائع جديدة لأحزاب المشترك وشركائها وأمراء الحرب.. وستظل مكانة الزعيم علي عبدالله صالح كرئيس للمؤتمر والرئيس عبدربه منصور هادي كنائب أول وأمين عام لا يطاولها مكانة؛ لأنهما استطاعا أن يقودا السفينة سواءً من خلال عملهما في رئاسة الدولة، أو في أعلى منصبين في المؤتمر.. ولولا حكمتهما وشجاعتهما لاستطاع دعاة الفتنة أن يدمروا كل شيء ويشعلوا الحرب في كل مكان.. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن المؤتمر هو الذي أعلن ترشيحه للرئيس عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية؛ ثم أتت موافقة الآخرين أو تسميته بالرئيس التوافقي بعد ذلك.. ومن يعتقد أن هناك صقوراً وحمائم في المؤتمر فهو يخطئ لأن المؤتمر منذ نشأته ضم في طليعته رجالاً آمنوا بما عاهدوا الله عليه، وانتموا للوطن وحملوا العقيدة الوطنية قبل العقيدة السياسية.

ولعل المتابعين لما تنشره تلك الوسائل المضللة كانوا ومنذ عدة أشهر يرون إيراد اسم شخصية كشخصية الدكتور عبدالكريم الإرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر، والدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر يصطفون في الجناح المناهض لرئيس المؤتمر الزعيم علي عبدالله صالح، ويا ليت تلك الوسائل وكل المواطنين الذين استمعوا لكلمة الدكتور عبدالكريم الإرياني، والدكتور أحمد عبيد بن دغر يجدون فيها الرد الكافي على دعاواهم الكاذبة، وتكفينا تلك الكلمات رداً بأن المؤتمر وحدة واحدة، وأن صقوره وحمائمه الذين يصنفونهم إنما هم مؤتمريون في الأصل.. اليمن والمؤتمر همهم الأكبر.. ولن يكون لتلك الأحلام مكان في المؤتمر..

انتخاب قيادة مؤتمرية جديدة

ولو تمعنوا في كلمة الرئيس علي عبدالله صالح وهو يصف رؤساء الحكومات المؤتمرية وقد أعطى لكل واحد منهم مكانته.. فوصف عبدالكريم الإرياني بالزميل والأخ.. ووصف الدكتور الإرياني علي عبدالله صالح وأوفى.. وموضوع من سيكون في قيادة المؤتمر في المستقبل ذلك محكومٌ برغبة المؤتمريين ونتائج الانتخابات، ومن يعتقد ممن سألوا أن على المؤتمر أن يتخلى عن كل قياداته نقول له إن ذلك أمرٌ يخص المؤتمر ومصلحة المؤتمر، وليس لرغبات خصوم المؤتمر والمتقولين عليه.. وحينما أوتي برئيس المؤتمر ونوابه وأمينه العام وأمنائه المساعدين ولجنته العامة كان ذلك بتصويت أعضاء المؤتمر، سواء في المؤتمر السابع، أو في المؤتمرات التي قبله.. وتداول منصب الأمين العام والأمناء المساعدين أكثر من مرة، بدءاً من أمانة السر قبل قيام التعددية السياسية ورجالها الذين كان لهم السبق في تكوين المؤتمر وإبرازه وبناء مداميكه القوية.. وهم اليوم أعضاء لجنة دائمة فلم يتذمر أحد أو يتمسك بمنصب خلافاً لإرادة المؤتمريين.. ومن باب التوضيح فإن ما هو آت ليس هيكلة للمؤتمر ولكنها دورة انتخابية لمختلف التكوينات، وأن الهيكلة تمت في العام ٢٠٠٥م والهيكلة لا تأتي في كل دورة وإنما بمجرد إقرار اللامركزية التنظيمية جرت الهيكلة وما سيأتي بعدها هو دورات انتخابية إلا إذا نصت أنظمة المؤتمر التي تعد الآن وفقاً للمتغيرات التي ستنتج عن الحوار إجراء هيكلة فسيتم ذلك في حينه.

نتطلع إلى حل قضايا اليمن في الحوار المرتقب

المؤتمر سيطرح قضية اقصاء المؤتمريين على المبعوث الأممي ولدينا ملفات كاملة بذلك

تحالفات من أجل اليمن

ورداً على الأسئلة الخاصة بالتحالفات والتي كانت في معظمها مقصودة قال الأمين العام المساعد للمؤتمر سلطان البركاني: إننا سنتحالف في هذه المرحلة بالذات مع كل القوى لأن الوطن يتطلب اصطفافاً من جميع القوى وليس تحالفات للخصومة.. وإذا كنا نعترف بخطأ تحالفات الماضي فإن المستقبل يتطلب منا أن نمد أيدينا للمؤمنين بوحدة الوطن وقيام الدولة المدنية ونجاح الحوار والممارسة الديمقراطية وحل الإشكالات القائمة هنا وهناك بالانتقال إلى نظام الأقاليم الذي أصبح مطلباً ملحاً ليس للمحافظات الجنوبية والشرقية؛ ولكن للحفاظ على الدولة اليمنية بشكل عام، وإن تحفظنا توقف عندما كان الحديث عن إقليمينٌ فقط.. لكننا وعودة إلى إعلان الرئيس علي عبدالله صالح في ١٠ مارس نؤمن بأن يسهم الجميع ويشارك في المسئولية من خلال عدة أقاليم معيارها الاقتصادي والسكاني والجغرافي والثقافي والاجتماعي والتي يحكم وجودها، ولكي تتنافس تلك الأقاليم في خدمة الناس وتعزيز الدولة اليمنية بدلاً من الدولة المركزية التي لها أخطاء، ومعظم بلدان العالم تقوم على اللامركزية من خلال نظام الأقاليم ومن خلال المشاركة في السلطة وعدالة توزيع الثروة وحق الجميع بالمشاركة في الحكم عبر إرادة الناخبين الذين سيكونون مسئولين عن محاسبة قياداتهم المنتخبة في كل إقليم في كل دورة انتخابية، بدلاً من الاتكاء على التعيين، ولأن لكل محافظة أو إقليم خصائصه وتنوعه ويجب الاعتراف بذلك، وندركُ أن ذلك الخيار هو الذي أصبح اليوم محل قناعة الغالبية العظمى بدلاً من أن نتحول إلى نظام طائفي أو مذهبي أو أن تتمزق عرى الوحدة اليمنية بسبب دعواتٍ أو أنات..

نعترف بالقضية الجنوبية

وفيما يتعلق بالقضية الجنوبية قال البركاني: القضية الجنوبية لم يعد الاعتراف بها على طاولة الحوار كقضية ضمن قضايا الوطن الكبير تهمة أو عيباً وإنما أمرٌ ضروري.. وأي تصحيح لأوضاع خاطئة هنا أو هناك هو الشيء الطبيعي.. وإني لأتوجه إلى غالبية أبناء المحافظات الجنوبية بألا تزل بهم الأقدام وراء الدعوات التي تمزق الوطن أو تعيده إلى الخلف مسافات طويلة.. نحترم الحقوق ونحن في المؤتمر نعتقد أن الاعتراف بالخطأ من جميع الشركاء في السلطة أو من كل الأنظمة التي حكمت المحافظات الجنوبية أمرٌ لا يعيب، ونتمنى أن يكون الإخوة في الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح صادقين في احترامهم لتلك القضية والاعتراف بأخطاء الحكم سواءً من حكموا منفردين أو مشتركين؛ من أصدروا الفتاوى أو حملوا السلاح، من مارسوا العنف والاضطهاد والشمولية وتكميم الأفواه ومصادرة الحريات، أو من نهبوا شبراً واحداً من تلك الأرض.. وإن ما يحزن أن الشعارات التي كانت ترفع قبل شهور الأزمة وفي بدايتها ممن يطلقون على أنفسهم أحزاب المشترك وشركاءهم قد تغيرت تماماً وصاروا اليوم يلعنون موقف الأمس. ولم تعد تلك القناعات، ولم تكن تلك الشعارات قناعات وإنما كان القصد منها الفتنة.. وإلا فما سر التبدل في المواقف والتراجع عن تلك الأطروحات..

وهكذا قضية صعدة.. وندعو الحوثيين وهم أول من دعا إلى الحرب من خلال الممارسات وإلغاء سلطات الدولة إلى الموقف السوي والاعتراف بخطأهم في موضوع النظام العام والدولة والأمن والاستقرار والتنمية وحق المواطنين في صعدة.. كما أنا لا نتحرج إن قلنا في المؤتمر أو قالها نظام الرئيس علي عبدالله صالح إن هناك أيادٍ حركت الحرب في صعدة كان على رأسها اللواء علي محسن، والإصلاح، وإن النظام صار بعدهم كالأعمى، ولم يكن يريدُ دماً ولا فتنةً.. وهو الذي حرص كل الحرص على الوصول إلى مصالحات واتفاقات لأكثر من مرة.. وصعدة اليوم بأبنائها الذين يقيمون في المخيمات وفي صنعاء وعمران وحجة والجوف مأساة مطلوب من الحوثي بالدرجة الأولى أن يصحح أخطاءه التي وقع فيها وأن أولئك الرجال والنساء والأطفال الذين شردوا أو يحاصروا داخل صعدة ليس من مصلحة الحوثي نفسه إن كان داعية أو أنشأ حزب سياسي أن يظل أولئك البشر وما تعرضوا له من خراب وتدمير في الموضع الصعب في المخيمات وفي الملاجئ وبعيدين عن أرضهم وأسرهم.. وصعدة التي ينتمون إليها، كما أن ليس من مصلحة أحد في الدولة أو خارجها، ونحن نؤمن بالتنوع والتعدد أن نستفز من تنوع يدعو إليه مواطنين في أي منطقة في اليمن. وتحتاج صعدة إلى حكمة وهي المحافظة التي كان أبناؤها نموذج، ونتمنى أن يعود ذلك إليهم وتنتهي مشاكل اليمن من خلال ما سينتج عنه الحوار ومن خلال نظام الأقاليم، ولا نريد صراعاً مذهبياً لأنه المدمر، وقد تعايش اليمنيون منذ آلاف السنين قبل الإسلام وبعده ولم يكُ للمذهبية أثراً في نفوسهم ولا من يضم أو يسربل أو يقول «حي على خير العمل» أو لا يقول. والا تتحول الممارسة السياسية إلى صراع مذهبي يمزق النسيج الاجتماعي.. وأقولها صادقاً للإخوة في التجمع اليمني للإصلاح: أليس الإسلام هو الجامع؟! فلماذا نحارب حروب أخرى ونحول الإسلام إلى طوائف ومذاهب، ونرفع السلاح في وجه الآخر.. ثم إن ما يتعرض له الشباب في الساحات من صراع مذهبي بين الإصلاح والحوثيين هو الأخطر والأبشع في هذه الأزمة، وإن ما يمارسُ الآن في النطاق الضيق سينتقل إلى القرى والمدن واليمنيون ليسوا بحاجة إلى صراع مذهبي ولا إلى عنف طائفي.. فالإمام زيد والإمام محمد بن ادريس والإمام محمدُ بن عبدالوهاب في قبورهم.. فلا تجعلوهم يصرخون من القبور. ولسنا في «صفين» ولا «معركة الجمل» فقد تعايشنا آلاف السنين؛ بل ذهب كثير من اليمنيين إلى الإيمان بمعتقد الماركسية والناصرية والبعثية ونسوا انتماؤهم الطائفي، فلم يغير ذلك في الأمر شيء.

الجديد حول مسجد الرئاسة

ورداً على سؤال حول موضوع الاعتداء الإرهابي على جامع دار الرئاسة .. أوضح الشيخ سلطان البركاني ان هذه القضية صارت اليوم بيد القضاء، فأصدر النائب العام تعليماته بعدم إثارة تلك القضية إعلامياً، ونحن نحترم القضاء، والقضية واضحة وضوح الشمس ولو كان أحداً يرغب بتسييسها لما توجه الرئيس علي عبدالله صالح بنداء ودعوات بعد ساعات من وقوع الحادث، ودعا إلى عدم العنف ولسنا بحاجة إلى تسيسها أو التكسب من ورائها، ونترك للقضاء الفصل فيها.

الحصانة انقاذ لليمن

وحول ما يتردد ويثار عن قانون الحصانة.. قال البركاني: يشهد الله أن إعداد قانون الحصانة وقانون المصالحة والعدالة كانا يستهدفا إنقاذ اليمن من دائرة الحروب والصراعات، ويذهبا بها إلى الحلول السلمية وتجنب الصراعات والدماء والثارات والانتقام.. ولكي يسود السلام بدلاً عن الخصومة. ولم يكن فرداً أو جماعةً هو المستهدف بالحصانة أو المصالحة والعدالة.. ولكن كل من شاركوا في الصراعات أو حكموا وعارضوا مشمولين لأن اليمن لا يمكن أن تصل إلى بر الأمان طالما فوهات البنادق مشتعلة والأصابع على الزناد ودوافع الثار قائمة. ويكفي علي عبدالله صالح فخراً أنه الرئيس الذي أغلق السجون والمعتقلات السياسية ولم يلوث يده بدماء الخصوم، وإن ما جرى خلال الأزمة سيكشفه التاريخ، لأن من يعرفون الحقائق اليوم ومن حركوا أصابع القتل يعلمون جيداً أنهم معروفين.

وأن علي عبدالله صالح محمياً بما أنجزه لهذا الوطن وما قاده من تحولات وبما يملكه من حب في قلوب الناس. ولم تكن الحصانة هي التي تحافظ أوستحافظ عليه، ومن يعتقد أن هذا القانون خصيصاً لعلي عبدالله صالح، أو من يعتقد أن قانون المصالحة والعدالة يواجه رفضاً مؤتمرياً يخطأ أيضا.. لأن المؤتمر وقع على الآلية والنص على القانون جزء لا يتجزأ منها، ولكن ما نرفضه هو أن يحاول البعض توجيه القانون نحو حقبة معينة أو زمن معين. كما نعتقد أن بعض النصوص لا تخدم المصالحة والعدالة، ولكنها تفتح باب الثأر والانتقام إلى أقصى حدود. موضحين أيضاً أن قانون المصالحة والعدالة هو واحد من مخرجات الحوار وليس قبله، ثم في مجلس الوزراء اشترك بالاعتراض وليس بالرفض وزراء مؤتمريين ووزراء مشترك بصيغته الحالية، وما سيجر من مصائب لا حدود لها، ويكفي أن ندلل على أن بعض النصوص كانت مصاغة بقصدٍ وتعمد بأن غير اسم القانون من قانون (المصالحة والعدالة) إلى قانون (العدالة والمصالحة) خلافاً لنص الآلية.. وأيهما الأول: المصالحة أو العدالة.. فأي مصالحة بعد أن تتحقق العدالة.. فإذا كانت العدالة قد قامت فماذا نريد من المصالحة؟! ألم تكن المصالحة هي الأصل؟ ثم العدالة بتعويض الضرر وجبره؟ وهل هذا القانون والمصالحة والعدالة مطلوبة لـ٩٤ فقط؟ أم أنها مطلوبة لكل الكوارث التي حلت بالوطن والدماء والاخفاء والاستيلاء على الممتلكات للأنظمة المتعاقبة؟ وهل أراد من أعدوا ووقعوا على الآلية أن تكون المصالحة منهية لحالة الخصومة وتعويض وجبر الضرر في المحافظات الجنوبية والشمالية على حدٍ سواء؛ أم إنها محصورة في ٩٤ فقط؟!.. لا خصومة بيننا وبين القانون ولكن ثغرات القانون واستهداف زمن بعينه وعدم احترام نصوص الآلية وتقديم العربة على الحصان هو الذي نتفق مع كُثير من المعارضة على خطأه، وإنه مدعاة إلى فتنة وليس محل للمصالحة.

حقيقة جمعة 18 مارس

وقال البركاني للأخ السائل حول ما أسماها بجمعة «الكرامة» يشهد الله أن من بالسجون هم الأبرياء، وأن من ارتكبوا الجريمة قد أفرج عنهم من سجن الفرقة، أو تم إخفائهم بعد وقوع الجريمة مباشرة، ولو كان أولياء دم القتلى يعتقدون أن من بالسجن هم خصومهم لتقدموا بدعوى بالحق الشخصي.. ثم من المستفيد من جمعة الكرامة: من يريدون إسقاط النظام من خلال إراقة الدماء؟ أم النظام الذي هو مساءل عن كل قطرة دم بنظر العالم؟ ثم أي نظام غبي يقتل وهو يريد أن يحكم؟! ولما لا يوجه السؤال إلى من كانوا مسئولين أمنياً عن الساحة وهي: الفرقة الأولى مدرع؟.. إننا حريصون على إظهار الحقيقة ليس في مرتكبوا جريمة جامعة دار الرئاسة، ولكن من ارتكبوا جريمة جمعة «الكرامة»، وكثيرون من الشباب والسياسيين يعرفون ذلك، وسكان الأحياء والحارات.. وكان عليك أن تسأل: هل كانت هناك قوة أمنية عند وقوع الحادث؟ أم إن قوات الأمن جاءت بعد وقوعه وهي لا تحمل سلاحاً.

الحرب على الفساد

ورداً على الأسئلة المتعلقة بموضوع الفساد أوضح البركاني: الآن حصص الحق وعلى المؤتمر أن ينقب على من تبقى من الفاسدين في أوساطه، ويتبرأ منهم، وتقتضي المصلحة الوطنية ومصلحة المؤتمر تنقيته من كل الشوائب، وأن يكون

الاريـاني وبـن دغـر أكـدا أن المؤتمـر موحـد وان لا صقـور ولاحمائـم داخلـه

ليس هناك هيكلة للمؤتمر وإنما دورة انتخابية لمختلف التكوينات

الاعتراف بالقضية الجنوبية أمر ضروري وندعو الحوثيين إلى موقف سوي

علي محسن والاصلاح يقفون وراء حروب صعدة